مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الزراعية - المجلد /15/ (العدد1) 1413 هـ - 1993 م.

دراسة الواقع الراهن لزراعة وتسويق الحمضيات في محافظة اللاذقية وآفاق تطويرها

د. عمر فاروسي*

□ ملخص □

تحتل أشجار الحمضيات مكانة اقتصادية هامة في القطر العربي السوري وخاصة في المنطقة الساحلية نظراً للظروف المناخية الملائمة وكذلك زيادة المساحات المروية والتربة المناسبة لزراعتها، أضف إلى ذلك زيادة الحاجة الاقتصادية لهذه المادة الزراعية ووجود السوق الاقتصادية الرائجة لثمار الحمضيات التي تحقق دخلاً مناسباً لمنتجي هذا المحصول. فالتوسع في المساحة المزروعة بأشجار الحمضيات يزداد بشكل دائم، فقد ازدادت المساحة المستثمرة بأشجار الحمضيات بشكل عام في القطر من 14.4 ألف هكتار عام 1986 إلى 21.3 ألف هكتار عام 1990 بنسبة زيادة قدرها 48 ٪.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أسباب الزيادة الحاصلة في المساحة المزروعة بأشجار الحمضيات والإنتاج ترجع إلى إقبال الفلاحين على التوسع في زراعة الحمضيات نتيجة زيادة الطلب على استهلاكه والاستخدام الأمثل لمستلزمات الإنتاج وغيرها من العوامل، وهذا يقودنا إلى التفكير السريع في تنشيط عملية التسويق لهذا المحصول الهام لتعود بالفائدة الاقتصادية على كل من المنتج والمستهلك.

* الدكتور عمر فاروسي - أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد بكلية الزراعة - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا

مقدمة:

لثمار الحمضيات أهمية غذائية، وتتجلى قيمتها الغذائية باحتوائها على نسبة بسيطة من المواد الغذائية الرئيسية المولدة للطاقة وهي الكاربوهيدرات والبروتين والدهون، إلا أن قيمتها الصحية والطبية عالية جداً، فعصيرها وقشرها غني جداً بالفيتامينات المختلفة. ويعتبر عصير الحمضيات من ضمن المكونات الأساسية اللازمة لغذاء الأطفال، كما أنها تساعد أفراد الشعب عموماً على زيادة المقاومة لأمراض الجهاز التنفسي وحالات نقص الفيتامينات. وثمار الحمضيات غنية بالأملاح المعدنية اللازمة لجسم الإنسان، بل تعتبر ثمار الحمضيات من أحسن المصادر الغذائية لها.

وتعتبر الثمار كذلك مصدراً من مصادر استخراج البكتين الذي يدخل في كثير من الصناعات الغذائية الأخرى، وقشر الثمار والأزهار والأوراق الحديثة من أهم المصادر لاستخراج الزيوت العطرية التي تستعمل بكثرة في صناعة الروائح العطرية ومواد التجميل.

عرض الموضوع:

تتضمن الدراسة نقطتين هامتين هما:

i- تطور زراعة الحمضيات في محافظة اللاذقية.

2- عملية تسويق محصول الحمضيات في محافظة اللاذقية.

1- تطور زراعةالحمضيات في محافظة اللاذقية:

لدراسة وتحليل الواقع الراهن للتطور الحاصل في زراعة أشجار الحمضيات في محافظة اللاذقية خلال الأعوام 1986 - 1991 يستلزم تحليل وتقييم المؤشرات الإحصائية الرئيسية التالية:

آ- تطور المساحة المزروعة.

ب- تطور عدد الأشجار المزروعة.

ج- تطور الإنتاج.

آ- تطور المساحة المزروعة:

يمكن ملاحظة تطور المساحة الإجمالية المزروعة بأشجار الحمضيات في محافظة اللاذقية خلال الأعوام 1986 - 1991 من خلال الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

تطور المساحة المزروعة بأشجار الحمضيات في محافظة اللاذقية خلال الأعوام 1986 – 1991.

العام	1986	1987	1988	1989	1990	1991
المساحة(بالدونم)	99375	109318	119877	130104	139896	155065

يتضح من الجدول السابق أن إجمالي المساحة المستثمرة في زراعة أشجار الحمضيات في محافظة اللاذقية قد توسعت خلال الفترة 1986 – 1991 بمقدار 55690 دونماً بنسبة زيادة قدرها 56 ٪ تقريباً، ويشير الجدول رقم (2) إلى توزيع المساحة المزروعة بأشجار الحمضيات على المناطق الإدارية لمحافظة اللاذقية ضمن المجموعات التالية للحمضيات.

جدول رقم (2)

المساحة المزروعة بأشجار الحمضيات في المناطق الإدارية لمحافظة اللاذقية خلال الأعوام 1986 – 1991

المساحة بالدونم

البيان	ليمون حامض					برتقال					حمضيات أخرى				
العام	لاذقية	الحفة	قرداحة	جبلة	مجموع	لاذقية	الحفة	قرداحة	جبلة	مجموع	لاذقية	الحفة	قرداحة	حبلة	مجموع
1986	4870	708	284	1924	7786	27102	2113	2775	13242	45232	27821	2957	2197	13382	46357
1987	4987	832	307	2134	8260	29438	3113	3071	14089	49711	30558	3617	2875	14297	51347
1988	4899	947	355	2235	8436	32235	3706	3418	14829	54188	33457	4607	3388	15801	57253
1989	4978	1047	446	2389	8860	33315	5047	4005	16181	58548	34063	6337	3940	18356	62696
1990	5045	842	651	2519	9057	34782	6002	6330	17487	64601	35400	6789	5096	18953	66238
1991	5408	630	824	2625	9487	37120	7193	9392	18601	72306	37073	7589	9112	19498	73272

يتبين لنا من الجدول رقم (2) الزيادة الحاصلة في المساحات المزروعة بأشجار الحمضيات خلال الأعوام الستة، فالزيادة الحاصلة في المساحة المزروعة بمجموعة الليمون الحامض منذ عام 1986 وحتى عام 1991 كانت (1701) دونماً بنسبة زيادة قدرها 21.7 ٪، كما أن المساحة المزروعة بمجموعة البرتقال خلال عام 1991 قد ازدادت بنسبة قدرها 59.8 ٪ عن عام 1986، أما المجموعة الثالثة والتي تمثل مجموعة الحمضيات الأخرى فكانت نسبة الزيادة الحاصلة في المساحة المستثمرة في عام 1991 حوالي 58.1 ٪ عن عام 1986، غير أن هناك إمكانيات أكبر لزيادة المساحات المروية التي يمكن استغلالها بأشجار الحمضيات في محافظة اللاذقية نظراً لتنفيذ العديد من المشاريع المائية في المحافظة المذكورة ومن ثم الحصول على مردودية عالية.

الجدول رقم (3) يظهر المساحات المستثمرة بأشجار الحمضيات حسب القطاعات التالية:

1- الاستثمار التعاوني، ويشمل الجمعيات الفلاحية المنتشرة في مناطق المحافظة.

2- الاستثمار العام، ويتضمن كافة المنشآت الحكومية المتواجدة في مناطق المحافظة.

3- الاستثمار الفردي، ويتمثل بالإنتاج الخاص.

جدول رقم (3)

المساحات المستثمرة بأشجار الحمضيات حسب القطاعات (تعاوني، عام، فردي) في محافظة اللاذقية خلال الأعوام 1986 - 1991.

المساحة بالدونم

البيان	ليمون حامض			برتقال			حمضيات أخرى			المجموع		
العام	تعاوني	عام	فردي	تعاوني	عام	فردي	تعاوني	عام	فردي	تعاوني	عام	فردي
1986	3283	40	4463	20731	433	24068	19580	289	26488	43594	762	55019
1987	3614	42	4604	23686	483	25542	22440	306	28601	49740	831	58747
1988	3761	43	4632	26329	503	27356	26273	325	30655	56363	871	62643
1989	4035	58	4767	29257	520	28771	29410	335	32951	62702	913	66489
1990	4226	58	4773	33553	520	30458	32037	335	33936	69816	913	69167
1991	4493	58	4936	38873	520	32913	36717	335	36220	80083	913	74064

يشير الجدول رقم (3) إلى الزيادة الحاصلة في المساحة المستثمرة بأشجار الحمضيات في القطاع التعاوني حيث ازدادت نسبة المساحة المزروعة بأشجار الحمضيات في القطاع التعاوني عام 1991 بمقدار 83.7 ٪ عن عام 1986، بينما يأتي القطاع الفردي الخاص في المرتبة الثانية من حيث التوسع الحاصل في المساحة المزروعة بأشجار الحمضيات بحيث تقدر نسبة الزيادة الحاصلة في عام 1991 بنحو 34.6 ٪ عن عام 1986. أما نسبة الزيادة الحاصلة في القطاع العام فتقدر بنحو 19.8 ٪.

ب- تطور عدد الأشجار المزروعة:

من المعلوم أنه عند تأسيس مزرعة حمضيات يجب وضع خطة علمية منظمة تراعى

فيها طرق زراعة الغراس والتربية وعدد الأشجار في وحدة المساحة وغيرها من الأسس التنظيمية والعوامل المحيطة بالمزرعة من أجل الحصول على نتائج جيدة فيما بعد، أي أن هناك تناسباً بين المساحات المستثمرة وبين عدد الأشجار المزروعة، فكلما زادت المساحة المخصصة لزراعة شجرة الحمضيات زاد عدد الأشجار المزروعة.

والجدول رقم (4) يوضح تطور عدد أشجار الحمضيات المزروعة في محافظة اللاذقية خلال الأعوام 1986 - 1991

جدول رقم (4)

تطور عدد أشجار الحمضيات في محافظة اللاذقية خلال الأعوام 1986 - 1991. عدد الأشجار: بالألف

البيان / العام	ليمون حامض		برتقال		حمضيات أخرى		المجموع	
	الكلي	المثمر منها	الكلي	المثمر منها	الكلي	المثمر منها	الكلي	المثمر منها
1986	182	176	1799	772	1849	706	3830	1654
1987	306	200	1954	883	2027	850	4287	1933
1988	379	237	2100	901	2235	909	4714	2047
1989	391	245	2237	948	2431	1069	5059	2262
1990	394	258	2429	1036	2556	1231	5379	2525
1991	410	272	2611	1126	2806	1444	5827	2842

يلاحظ من الجدول رقم (4) التطور الواضح في زيادة عدد الأشجار، مما يدل على اهتمام الدولة والحزب بهذه الشجرة الهامة واقتناع المزارع بالأهمية الاقتصادية والغذائية لشجرة الحمضيات، مما أدى إلى زيادة المساحات المروية نتيجة لتنفيذ العديد من المشاريع المائية واستغلال بعض مصادر المياه المتوفرة في مناطق المحافظة في إرواء المساحات المستثمرة بأشجار الحمضيات مما أدى إلى زيادة المردودية في وحدة المساحة.

جـ- تطور الإنتاج:

كمية الإنتاج لكل محصول ما هي إلا محصلة للمساحة المزروعة والمردود الفعلي لوحدة المساحة، زد على ذلك الاهتمام الدائم والمستمر بشجرة الحمضيات وتنفيذ أنواع العمليات الزراعية المختلفة كافةً بالشكل الصحيح وبالوقت المناسب، وكذلك الدور الفعال والهام الذي يقدمه المهندسون والمراقبون الزراعيون من خبرة وعلم للمزارع ووعي للمزارعين وتقبلهم للأفكار والإرشادات الفنية التي يقدمها المختصون على اختلاف أنواعهم، ساعدت وساهمت في تربية وخدمة أشجار الحمضيات بشكل صحيح وسليم، مما أدى إلى زيادة الإنتاج كماً ونوعاً وتحقيق الفائدة المرجوة للمزارع والمستهلك معاً.

والجدول رقم (5) يوضح تطور إنتاج الحمضيات في محافظة اللاذقية خلال الأعوام 1986 - 1991.

جدول رقم (5)

الكميات المنتجة من محصول الحمضيات في المناطق الإدارية لمحافظة اللاذقية خلال الأعوام 1986 - 1991.

الإنتاج بالطن

البيان	ليمون حامض					برتقال					حمضيات أخرى				
العام	لاذقية	الحفة	قرداحة	جبلة	مجموع	لاذقية	حفة	قرداحة	جبلة	مجموع	لاذقية	حفة	قرداحة	جبلة	مجموع
1986	6250	530	205	1834	8819	57843	3240	5916	25687	92686	37600	2400	898	15563	56461
1987	8097	684	414	2786	11981	65926	3336	6564	30120	105946	47740	2496	898	16845	67979
1988	12013	840	413	3330	16596	66268	3420	7264	31210	108162	51064	2805	1124	22293	77286
1989	13188	969	757	3793	18707	68121	7449	8927	32223	116720	64498	10969	2763	36270	114500
1990	16874	97	1015	3957	22817	69777	8449	10798	35943	124967	60736	9421	3833	44894	118884
1991	–	–	–	–	24454*	–	–	–	–	146315*	–	–	–	–	144384*

تقدير انتاج أولي.

يشير الجدول رقم (5) إلى أن كميات الإنتاج من المجاميع الثلاث (ليمون حامض، برتقال، وحمضيات أخرى) تزداد في كل عام، وهذا يرجع كما أشرنا سابقاً إلى زيادة الوعي عند مزارعي الحمضيات والتعاون الوثيق بين المنتج والمختصين، وكذلك إلى زيادة المساحة المستثمرة سنوياً بأشجار الحمضيات.

2- عملية تسويق محصول الحمضيات في محافظة اللاذقية:

قبل عام 1977 كان المنتج يسوق محصول الحمضيات إلى تجار الجملة والوسطاء عن طريق السوق المحلية في المحافظة أو عن طريق تسويقه إلى محافظات القطر وفق أسعار تحددها عوامل العرض والطلب. وتعتبر معظم هذه الأسعار غير مجزية وغير مشجعة للمنتج الزراعي لكي يقوم بتطوير إنتاجه، ويستغل تجار الجملة والوسطاء مزارعي الحمضيات أشد الاستغلال نظراً لضعف الإمكانيات المادية للمنتج وافتقاره إلى المعلومات التسويقية التي يمكن الاسترشاد بها في تسويق محصوله، يضاف إلى ذلك عدم إعطاء المنتج السعر العادل والمجزي لقيمة المحصول أو التلاعب بالوزن وبعملية السمسرة والكوميسيون.

وحرصاً من الدولة والحزب في القطر العربي السوري على مصلحة المزارع وزيادة إنتاجه، فقد أصدرت الدولة المرسوم التشريعي رقم /377/ تاريخ 1977/5/30 الذي يقضي بإحداث الشركة العامة للخضار والفواكه، وقد حدد الهدف من إحداث الشركة من خلال المساهمة التدريجية وضمن الخطة العامة للدولة في توفير وتسويق الخضار والفواكه في الأسواق المحلية من الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد ومن ثم بيع الكميات المتوفرة للمستهلكين بأسعار عادلة وشروط مناسبة وتسويق الإنتاج المحلي الفائض إلى الأسواق الخارجية، ومن أجل تحقيق الهدف المطلوب قامت الشركة بإجراء العقود اللازمة مع المنتجين الراغبين بتسويق محاصيلهم من الحمضيات، بحيث تحدد كمية الحمضيات التي يجب على المنتج تسليمها للشركة ضمن إطار خطة الشركة. ومن ناحية ثانية تقوم الشركة بتقديم بعض الخدمات التسويقية لمزارعي الحمضيات، حيث تقوم الشركة بعملية تجميع المحصول وتصنيفه وفق الأقطار التالية - جدول رقم (6).

جدول رقم (6)

تصنيف ثمار الحمضيات من قبل شركة الخضار والفواكه في محافظة اللاذقية لعام 1991

الصنف	النوع الأول	النوع الثاني
أبو صرة	8 سم فما فوق	أقل من 8 سم وحتى 6 سم
يافاوي	7 سم فما فوق	أقل من 7 سم وحتى 5 سم
كريفون	10 سم فما فوق	أقل من 10 سم وحتى 7 سم
مجموعة البلدي	6.5 سم فما فوق	أقل من 6.5 سم وحتى 4 سم
ليمون حامض	6 سم فما فوق	أقل من 6 سم وحتى 4 سم
يوسف أفندي	5.5 سم فما فوق	أقل من 5.5 سم وحتى 4 سم
كلمنتينا	5.5 سم فما فوق	أقل من 5.5 سم وحتى 4 سم
مندلينا	6.5 سم فما فوق	أقل من 6.5 سم وحتى 4.5 سم
ساتسوما	6 سم فما فوق	أقل من 6 سم وحتى 5 سم

يقوم منتجو الحمضيات بعمليات جني وتعبئة المحصول ضمن الصناديق البلاستيكية المقدمة من قبل الشركة، حيث يتم توزيع الصناديق على المزارعين قبل موعد جني المحصول بفترة زمنية مناسبة، كما تقوم الشركة بإعطاء السلف النقدية اللازمة للجمعيات الفلاحية وفق كمية الإنتاج المحددة بالعقد وبمعدل 100 ق.س للكلغ الواحد، حيث تحسم منه السلف عندما يتقاضى المنتج قيمة إنتاجه من الحمضيات من شركة الخضار والفواكه في محافظة اللاذقية.

فيما يخص عملية نقل محصول الحمضيات، تقوم الشركة بإرسال وسائط نقل مناسبة إلى مراكز الإنتاج حيث يتم شحن محصول الحمضيات من مراكز التجميع المتفق عليها في كل مزرعة، وبعد استلامها من قبل اللجنة الموجودة في كل مركز دون أن يتحمل المنتج أي عبء مادي سواء من ناحية تحميل الصناديق في الشاحنة أو من ناحية أجرة نقل هذه الصناديق، إذ يتم ذلك على حساب الشركة.

وعادةً تشكل لجان استلام محصول الحمضيات قبل موعد جني المحصول وتتوزع اللجان المشكلة على المراكز الرئيسية لتجميع محصول الحمضيات وتضم اللجنة ثلاثة أعضاء أو أكثر ويكون كل عضو ممثلاً لجهة معينة على الشكل التالي:

1- عضو يمثل شركة الخضار والفواكه.

2- عضو يمثل مديرية الزراعة والاصلاح الزراعي.

3- عضو يمثل منظمة اتحاد الفلاحين.

وتنحصر أعمال اللجنة في ما يلي بـ :

1- استلام محصول الحمضيات من مراكز التجميع المتفق عليها في كل مزرعة ووفق البرنامج الزمني المحدد في العقد، وشحن

الكميات المسلمة إلى الجهات المطلوبة وفق المواصفات والتعليمات التالية:

آ- أن تكون الثمار مقطوفة وبعنق لا يزيد طوله عن مستوى سطح الثمرة.

ب- أن تكون الثمار خالية من الإصابات الحشرية والمرضية والعفنية.

جـ- خالية من الجروح والرضوض.

د- أن تكون الثمار مكتملة النمو والنضج.

هـ- أن تكون الثمار ملساء ومتجانسة في العبوة الواحدة و لم يمض على قطافها أكثر من 48 ساعة.

2- تبقى اللجنة في مركز التجميع ولا يسمح بمغادرته إلا بإذن رسمي موقع من قبل مدير الشركة أو من ينوب عنه رسمياً وتعمل اللجنة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الخامسة مساءً.

3- تقوم اللجنة بوزن المحصول على أساس الوزن القائم، ثم يحسم منه وزن الصناديق الفعلية حيث يتم في نهاية العملية تحديد الوزن الصافي لمحصول الحمضيات.

4- يتم شراء المحصول بموجب نشرة صادرة عن اللجنة الفرعية للتسعير والمؤلفة من الأعضاء:

1- عضو يمثل شركة الخضار والفواكه.

2- عضو يمثل مديرية التموين والتجارة الداخلية.

3- عضو يمثل منظمة اتحاد الفلاحين.

4- عضو يمثل حزب البعث العربي الاشتراكي.

تشكل اللجنة بأمر إداري صادر عن السيد محافظ اللاذقية، مهمة هذه اللجنة سبر الأسعار الرائجة للمادة في سوق الهال، ومن ثم تحديد سعر الشراء من المزارعين المتعاقدين مع شركة الخضار والفواكه في محافظة اللاذقية بعد إجراء الحسم الأصولي (1 ٪ جفاف) من السعر المقرر، وتصدر هذه الأسعار بشكل يومي من واقع السعر الرائج في السوق المحلي وتحدد الأسعار على أساس النوع الأول والثاني.

هـ- بالنسبة لتحديد سعر الكميات المخالفة للمواصفات والمصابة بأمراض حشرية ومرضية وعفنية أو رضوض أو جروح بشرط أن يكون محصول الحمضيات المخالف صالحاً للاستهلاك البشري، فيترك تحديد سعرها للجنة الاستلام بحيث يكون السعر المقدر للمادة المخالفة أقل من سعر النوع الثاني بمقدار 50 ٪ فما دون.

بعد ذلك تنظم لجنة الاستلام للشاحنة الناقلة لمحصول الحمضيات وثيقة نقل، وهذه الوثيقة تكون على نوعين:

1- وثيقة نقل داخلي: تنظم للشاحنة التي تقوم بنقل المحصول داخل المحافظة.

2- وثيقة نقل خارجي: تنظم للسيارة التي تقوم بنقل المحصول خارج محافظة اللاذقية.

إضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بتنظيم محضر شراء حيث يستطيع المنتج أن يقبض نسبة 75 ٪ من قيمة الكمية المسلمة من محصول الحمضيات وذلك بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول محضر الشراء للدائرة المالية

لشركة الخضار والفواكه في محافظة اللاذقية، أما باقي القيمة فتسلم للمنتج حين تصفية حقوق الطرفين.

وفي نهاية كل يوم تقوم لجنة الاستلام بالأعمال التالية:

1- تنظيم جدول يومي بالكميات التي تم استلامها مع ذكر أسماء أصحابها.

2- طلب الشاحنات اللازمة لليوم التالي عن طريق مشرف مخصص لهذه العملية.

3- تنظيم جداول بوثائق النقل.

4- ترقيم محاضر الشراء وكذلك وثائق النقل وفق تسلسل أرقامها.

5- وضع جداول خاصة بالكميات المشتراة يومياً من قبل منتجي محصول الحمضيات بحيث تكون الكميات المشتراة مساوية لمجموع وثائق النقل.

يستمر عمل اللجنة في المركز المخصص لها إلى أن تنتهي عمليات تسويق المحصول ومن ثم يعود أعضاء اللجنة المشكلة إلى مراكز عملهم.

نتائج البحث:

1- بالرغم من تنامي دور شركة الخضار والفواكه في مجال تسويق الإنتاج الزراعي، فإن هذا الدور ما يزال ضئيلاً في تسويق محصول الحمضيات لأسباب متعددة أهمها:

آ- في كثير من الأحيان يكون السعر المحدد للشراء أقل من أسعار السوق، وهذا ما يشجع الفلاحين المنتجين على بيع محاصيلهم لتجار القطاع الخاص.

ب- إن ما يميز الإنتاج الزراعي في القطر العربي السوري هو صغر الحيازة الزراعية، وهذا يعني أن الكميات المنتجة من قبل كل منتج زراعي صغيرة الحجم، وعليه فإنه من الأسهل للمنتج أن يبيع إنتاجه إلى تجار الجملة والوسطاء والسماسرة.

جـ- مايزال أسلوب التسويق الحكومي، وبالرغم من كل التعديلات والتحسينات التي أدخلت عليه يتسم بطابع لا ينسجم إلى حد بعيد مع أساليب التسويق التجارية، وهذا ما يبعد بعض المنتجين عن التعامل مباشرة مع المؤسسات الحكومية.

2- زيادة التعاون المثمر في مجال التسويق بين منظمة اتحاد الفلاحين والجمعيات الفلاحية من جهة، وشركة الخضار والفواكه من جهة أخرى فالجمعيات الفلاحية تشارك بشكل جدي وفعّال في الإشراف على عمليات التسويق ورقابة سلامتها، فهي عن طريق ممثليها في مراكز التسويق تشرف على أعمال استلام وتصنيف ثمار الحمضيات والنقل وصرف القيمة.

وقد حققت هذه المشاركة الفعّالة العدالة للمنتجين وخففت إلى حد كبير من

معاناتهم من بعض التصرفات اللامسؤولة عند بعض العاملين في مجال التسويق.

3- تكون عملية تحديد المواصفات غير موضوعية في بعض الأحيان إذ يشك البعض في صحة النتائج التي توصلت إليها لجنة الاستلام، إما لأن العينة المأخوذة لا تمثل كامل الكمية أو لأن بعضهم يحاول التشدد في تطبيق المواصفات والتعليمات، وهذه العملية هي مصدر إزعاج وضيق للمنتجين.

4- أثبتت الأبحاث أن طريقة الري بالأحواض المستخدمة في بعض المناطق في المحافظة تؤدي إلى إصابة جذوع وجذور أشجار الحمضيات بالأمراض البكتيرية والفيروسية والفطرية، إضافة إلى أنها تستهلك كمية كبيرة من الماء مما ينعكس ذلك على نمو وتطور أشجار الحمضيات.

5- تصاب شجرة الحمضيات بالأمراض البكتيرية والفيروسية والفطرية مما يسبب تلفاً وتشوهاً في ثمار الحمضيات الذي ينعكس بدوره على كمية ونوعية الإنتاج الكلية.

الاقتراحات:

1- زيادة مساهمة شركة الخضار والفواكة وضمن الخطة العامة للدولة في توفير وتسويق الحمضيات في الأسواق المحلية من الإنتاج المحلي عن طريق تحسين وتطوير الخدمات التسويقية التي تقدمها الشركة بهدف تحقيق التكامل في الأسواق الداخلية بين شتى المناطق الزراعية وبغية رفع الكفاءة التسويقية عن طريق إزالة بعض المعوقات التي تعترض سبيل تسويق الحمضيات بشكل صحيح وسليم، ويعود ذلك إلى طبيعة الإنتاج الزراعي وحجم الملكية الزراعية من جهة كما يعود بعضها إلى الجهة المسوقة وإلى تصرفات بعض المنتجين الزراعيين من جهة أخرى، علماً بأن مساهمة شركة الخضار والفواكه في محافظة اللاذقية في تسويق ثمار الحمضيات كانت ضئيلة جداً خلال السنوات 1988 و 1991 حيث كانت الكمية المسوقة خلال الفترة المذكورة على الشكل التالي: 1811، 1382، 3513 و 3600 طن، بنسبة مساهمة قدرها 0.9 ٪، 0.55 ٪، 1.3 ٪ و 1.14 ٪ من إجمالي الكميات المنتجة في محافظة اللاذقية.

2- زيادة التعاون بين شركة الخضار والفواكة والجمعيات التعاونية الزراعية ومزارع الدولة في تسويق ثمار الحمضيات عن طريق تكثيف حملات التوعية اللازمة للمزراع من خلال الجمعيات الفلاحية والوحدات الإرشادية الزراعية باستخدام كافة الوسائل والسبل المتوفرة.

3- يلعب السعر دوراً هاماً في توجيه الإنتاج الزراعي وتحفيزه. واستناداً لذلك يجب أن يكون السعر الذي يحصل عليه مزارع الحمضيات يتضمن هوامش أرباح مجزية تدفع المنتجين إلى التوسع في زراعة أراضيهم وإلى استخدام كل الوسائل والسبل لزيادة هذا الإنتاج، من خلال ربط أسعار الإنتاج بمستوى الأسعار السائدة للمواد المشابهة في الأسواق التصديرية الخارجية المجاورة والعالمية

وبأسعار الصرف الفعلية للقطع الأجنبي من أجل تنشيط عملية تصدير هذه المادة والتخفيف من الأزمة التسويقية التي تعانيها وذلك من خلال الاتصال بالأسواق الخارجية والمستوردين للاطلاع على حاجاتهم من المحصول التي تتعامل بها الشركة والأسعار الرائجة ووضع خطط وبرامج لتصدير الحمضيات بالجودة والسعر والخدمة المطلوبة. لذلك يمكن إنشاء لجنة للسياسة السعرية تكون مهمتها جمع المعلومات والبيانات اللازمة والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية وتقديم مبادىء توجيهية لصياغة سياسات سعرية زراعية مناسبة.

4- يجب أن يترافق مع السياسات السعرية المناسبة تدابير أخرى ضرورية لزيادة الإنتاجية مثل توفير المستلزمات المناسبة في الأوقات المطلوبة، تطوير أنظمة الإرشاد الزراعي بغية تيسير الأخذ بأساليب زراعية أفضل وبالوسائل التكنولوجية الجديدة وإجراء البحوث والدراسات اللازمة حول المشاكل والمعوقات التي تعانيها زراعة وخدمة أشجار الحمضيات من أجل زيادة الغلة كماً ونوعاً.

5- الإسراع في دفع قيمة المحصول حيث لا زالت هذه المشكلة موضع معاناة من قبل المنتجين حيث يتأخر صرف قيمة المحصول في كثير من الأحيان. والشيء المبرر في تأخر الصرف يعود إلى الفترة التي تأخذها عملية حساب القيمة بعد الحصول على شهادة الوزن وشهادة التحليل وإلى تأخر الصرف لأسباب غير مبررة كعدم وجود السيولة النقدية لدى الجهة المسوقة وإلى التأخر في إرسال التمويل من قبل المصارف المختصة...إلخ.

إن المشكلات اليومية والآنية لعملية التسويق الزراعي وكذلك المشكلات الأساسية لا تزال موضع اهتمام الحكومة من أجل إيجاد الحلول المناسبة والسريعة للوصول إلى وضع أمثل في التسويق الزراعي.

6- ترشيد استهلاك المياه لأغراض سقاية الأراضي عن طريق تطبيق طرق سقاية ملائمة وإيجاد وسائل وسبل تحقيقها بأقل التكاليف، وتقديم الدعم الفني والمادي للفلاحين لتطوير طرق وتقنيات الري في حقولهم.

المراجع:

1- د.ياسين، محمود - الاقتصاد الزراعي (إدارة المزارع، التسويق) جامعة دمشق - كلية الزراعة - دمشق 1976 - 1977.

2- د.عمار، يوسف - التسويق الزراعي - جامعة تشرين - كلية الزراعة.

3- الحمش، منير - مبادىء التسويق الحديث - دمشق - المطبعة الجديدة 1979.

4- د.سالم أحمد محمود - التسويق التعاوني الزراعي - دار المعارف - القاهرة 1968.

5- د.عمار، يوسف - إدارة التسويق الزراعي - جامعة تشرين - كلية الزراعة 1983 - 1984.

6- المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام 1986 - 1991.

7- بيانات إحصائية صادرة عن مديرية الزراعة والاصلاح الزراعي في محافظة اللاذقية للأعوام 1986 - 1991.

Resume

En Syrie, les agrumes occupent une place économique importante. Cette culture se trouve essentiellement dans les régions côtieres ayant des conditions climatiques favorables, des surfaces irriguées considérables et du sol convenable. Ajoutons à tout cela le besoin économique que représentent ces arbres et l existence des marchés prets à récapérer la production et réaliser un gain important pour les producteurs de cette plante.

En Syrie, les surfaces cultivées (plantées) en agrumes continuent toujours à augmenter. Elles étaient 14.4 mille hectars en 1986 alors qu elle sont devenues 21.3 mille hectars en 1990, donc l augmentation était 48 %. Cela nous conduità penser à active l opération d exportation de cette plante inté ressante pour avoir l utilité attendue aussi bien par le prodecteur que par le consommateur.